

المصدر :

الرياض

التاريخ :

06-05-2008

الصفحات :

13

العدد : 14561

المسلسل : 86

خادم الحرمين يرأس جلسة مجلس الوزراء

الواقفة على تنظيم جوائز الدولة.. وترتيبات توفير السلع والمواد الغذائية

مطالبة «الخارجية» بإعداد نماذج لاتفاقيات الاستثمار السعودية الخارجية في الزراعة والثروة الحيوانية والأسماك

الرياض-واس:

« رأس خادم الحرمين الشريفين، الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود، حفظة الله، الجلسة التي عقدها مجلس الوزراء، بعد ظهر أمس الإثنين، في قصر اليمامة بمدينة الرياض.

وفي مستهل الجلسة، أطلع خادم الحرمين الشريفين المجلس على مجمل المشاورات والاتصالات وللقاءات التي أجراها حفظة الله مع عدد من قادة الدول والمنظمات الدولية ومبعوثيهم حول العلاقات الثنائية وقضايا المنفعة والشؤون العالمية، وعلى لقائه حفظة الله مع فخامة الرئيس الفلسطيني محمود عباس يوم الأربعاء الماضي.

وأشار معالي وزير الثقافة والإعلام الأستاذ إياد بن أمين مدني، في بيانه لوكالة الأنباء السعودية، عقب الجلسة، إلى أن المجلس أكد في هذا السياق على ضرورة تحمل الدول الكبرى لمسؤولياتها السياسية والأخلاقية تجاه الشعب الفلسطيني وما يتعرض له من تكهيل وتصف على يد السلطات الإسرائيلية؛ كما شدد المجلس على أن على الدول الأعضاء في اللجنة الرباعية محيطة، وبصورة فريضة، أن تترجم مواقفها المعلقة تجاه الحقوق الوطنية الفلسطينية، وحق الشعب الفلسطيني في دولة متعاضدة مترابطة إلى واقع ملموس على الأرض؛ وأن تتصدى للتوسع الاستيطاني الإسرائيلي، وجدار الفصل العنصري، وغير ذلك من إجراءات لا تقيم وزناً للشرعية الدولية ولأعمال



في تعزيز الأمن الغذائي للمملكة.
أولاً: ترتيبات على المدى القصير:
١ - على وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد ووزارة التربية والتعليم ووزارة الثقافة والإعلام ووزارة التجارة والصناعة القيام برفع مستوى الوعي والثقافة الاستهلاكية بما يحقق ترشيد الاستهلاك لدى المواطنين والمقيمين.

٢ - على وزارة التجارة والصناعة التنسيق مع الجهات المعنية لبحث تخصيص أراضٍ لإنشاء مستودعات عن طريق القطاع الخاص لحزن المواد الغذائية التموينية.

ثانياً: ترتيبات على المدى المتوسط والطويل:

١ - التأكيد على وزارة الزراعة ووزارة التجارة والصناعة بسرعة رفع نتائج إجراء المسح الشامل للدول التي تتوافر لديها إمكانيات وفرص للاستثمار في القطاع الزراعي والثروة الحيوانية والسكنية الصار في شأنه الأمر السامي رقم (م/٣٣٤١ ب) وتاريخ ١٨/٤/١٤٢٩هـ وإعداد تقرير شامل عن ذلك تمهيداً لعرضه على مجلس الوزراء خلال مدة لا تتجاوز (شهرين) من تاريخ نفاذ هذا القرار.

٢ - على وزارة الزراعة ووزارة التجارة والصناعة إعداد دراسة متكاملة لتحديد احتياجات المملكة المستقبلية من المنتجات الغذائية التموينية وذلك من خلال تكليف

مستحصين في القطاعين الخاص والعام بدراسة موضوع توفير الأمن الغذائي للمملكة وبإناء المخزون الاستراتيجي من المنتجات الغذائية التموينية ودعم البنية التحتية اللازمة لذلك ونراسة الخيارات المتاحة الأخرى. ومن ثم تعد الوزيرتان تقريراً شاملاً ومفصلاً عن ذلك يرفع إلى مجلس الوزراء خلال

الآتي:
[إن الحيازة التي يجرها نظام الأسلحة والخناجر ويعاقب عليها تشمل حالة السيطرة المالية على علم وإبراك بصرف النظر عن مصدرها أو الباعث عليها].
ثالثاً:

وافق مجلس الوزراء على تعيين الأشخاص الآتية أسماؤهم أعضاء في مجلس إدارة الهيئة العامة للسياحة والآثار لمدة ثلاث سنوات اعتباراً من تاريخ نفاذ هذا القرار وهم:

١ - الدكتور عدنان بن محمد بن وزيان.

٢ - المهندس عبدالله بن عبدالرحمن المقبل.

٣ - الدكتور سعد بن عبدالعزيز الراشد.

٤ - المهندس محمد بن عبدالكريم بكر.

٥ - طه بن عبدالله القويص.

٦ - عبدالله بن عبدالمحسن البازعي.

٧ - الدكتور سعدون بن سعد السعدون.

رابعاً:

وافق مجلس الوزراء على ترتيبات طويلة وقصيرة المدى تتعلق بتوفير السلع والمواد التموينية وضبط أسعارها في السوق المحلية من بينها ما يلي:

١ - التأكيد على تطبيق الآليات الصار بشأنها قرار مجلس الوزراء رقم (١١) وتاريخ ١٩/٤/١٤٢٩هـ ومتابعة

تنفيذها وذلك لتخفيف العبء الذي يتحمله المواطن جراء الارتفاع الكبير في أسعار المواد التموينية والسلع والمنتجات الزراعية والحيوانية.

٢ - على وزارة الزراعة ووزارة التجارة والصناعة إعداد دراسة متكاملة لتحديد احتياجات المملكة المستقبلية من المنتجات الغذائية التموينية بما يسهم

اللجنة الرباعية وللتوجه العربي والإسلامي للسلام، وللمواقف العلنة من الدول الكبرى.

وأنتهى وزير الثقافة والإعلام بيانه بأن المجلس اطلع بعد ذلك على المواضيع المطروحة على جدول أعماله، واتخذ حياها من القرارات ما يلي:
أولاً:

بعد الاطلاع على محضر اللجنة الوزارية للتنظيم الإداري الخاص بدراسة تنظيم جوائز الدولة أقر مجلس الوزراء عدداً من الإجراءات المنظمة لهذا الموضوع منها ما يلي:

أولاً: يكون للموزير المختص صلاحية تنظيم الجوائز التي تمنحها الوزارة لمسوبيها وتحديد إجراءاتها وذلك وفق ما تقضي به الأنظمة على ألا تحمل اسم أي رمز من رموز الدولة.

ثانياً: تتولى وزارة الثقافة والإعلام منح جائزة الدولة التقديرية للأدب وتمنح الجائزة مرة واحدة.

ثالثاً: تستمر دارة الملك عبدالعزيز في منح جائزة الملك عبدالعزيز وفقاً لما نصت عليه المادة (الخالفة) من نظام الدارة.

رابعاً: على وزارة العمل البدء في منح (جائزة الملك عبدالله بن عبدالعزيز للتدريب).

ثانياً:

بعد الاطلاع على ما رفعه صاحب السمو الملكي وزير الداخلية بشأن طلب سموه إصدار تفسير تشريعي للفظ (الحيازة) الوارد في نظام الأسلحة والخناجر الصار بالسوم الملكي رقم (م/٤٥) وتاريخ ٢٥/٧/١٤٢٩هـ فقد أقر مجلس الوزراء تفسيراً للفظ (الحيازة) التي نص عليها نظام الأسلحة والخناجر ويعاقب عليها بحيث يكون التفسير بالنص

التأكيد على «الزراعة والتجارة والصناعة» بإعداد دراسة لتحديد احتياجات المملكة المستقبلية من الغذاء

مدة لا تتجاوز (شهرين) من تاريخ نفاذ هذا القرار.
٣- على وزارة الخارجية إعداد صياغة نموذجية لاتفاقية إطارية في شأن الاستثمارات السعودية الخارجية في المجالات الزراعية والثروة الحيوانية والسكنية بحيث تضمن توفير الحوافز والضمانات اللازمة لتلك الاستثمارات ورفعها إلى مجلس الوزراء لاستكمال الإجراءات النظامية اللازمة وذلك خلال مدة لا تتجاوز شهرين من تاريخ نفاذ هذا القرار.

٤- على وزارة المالية ووزارة الزراعة ووزارة التجارة والصناعة إعداد الدراسات اللازمة المتعلقة بإنشاء شركة سعودية قابضة بين القطاعين العام والخاص للتطوير والتشغيل والاستثمار الزراعي والحيواني في الدول الأخرى ورفع هذه الدراسات إلى مجلس الوزراء لاستكمال الإجراءات النظامية اللازمة وذلك خلال مدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر من تاريخ نفاذ هذا القرار.

٥- التوسع في الاستثمارات السعودية المتعلقة بالمجالات الزراعية والثروة الحيوانية والسكنية خارج المملكة وعدم التركيز على دولة واحدة وتحفيز رجال الأعمال السعوديين على الاستثمار في تلك المجالات من خلال توفير التسهيلات الائتمانية والقوالب الجيس عن طريق المؤسسات التمويلية العامة وذلك بما يضمن توفير هذه المنتجات في المملكة بأسعار معقولة ويحقق الأمن الغذائي على المدى المتوسط والى الطويل.

٦- السعي لتمويل مشروعات البنية التحتية اللازمة في مناطق المواقع المخصصة للاستثمارات السعودية في المجال الزراعي والحيواني في الدول الأخرى وذلك من خلال الصندوق السعودي للتنمية أو المؤسسات التنموية الإقليمية والدولية.

٧- على وزارة المالية ووزارة الزراعة وضع آلية تنظم التعاقد مع الشركات السعودية المستخرجة في الدول الأخرى لشراء منتجاتها المرتبطة بالأمن الغذائي السعودي.

ثالثاً: على وزارة المالية تقديم الدعم المالي اللازم لوزارة التجارة والصناعة بما يفي باحتياجاتها من الأجهزة والمعدات والقوى العاملة والتدريب وبما يضمن قيام الوزارة بالدور المنوط بها على الوجه المطلوب وبخاصة مراقبة الأسعار ومتابعة تنفيذ الأنظمة ذات العلاقة بنظام البيانات التجارية، ونظام مكافحة الغش التجاري، ونظام المنافسة).

خامساً:

وافق مجلس الوزراء على تعيينات بالمرفقين (الخامسة عشرة) و (الرابعة عشرة) وذلك على النحو التالي:

١ - تعيين حمد بن سليمان بن عبدالرحمن القسومي على وظيفة (مساعد مدير عام الجمارك) بالمرتبة الخامسة عشرة بمصلحة الجمارك.

٢ - تعيين الدكتور إبراهيم بن مبارك بن ناصر الدجين على وظيفة (وكيل مساعد للخدمات) بالمرتبة الرابعة عشرة بأمانة منطقة الرياض.

٣ - تعيين عبدالله بن حمد بن حمد بن عبدالرحمن القسومي على وظيفة (خبير إحصاء) بالمرتبة الرابعة عشرة بمصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات في وزارة الاقتصاد والتخطيط.

دعوة «الشؤون الإسلامية والتربية والثقافة» للمصلح على رفع مستوى الوعي وثقافة الاستهلاك لتبصير المواطنين